



## مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: مدى التزام المصادر الخاصة السورية بتطبيق مبادئ إدارة مخاطر العش "دراسة ميدانية في الجمهورية العربية السورية"

اسم الكاتب: د. ماهر عياش الأمين، د. محمد عبدالغنى البهلوان، عبدالرحمن عمر الحارس

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/4420>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/17 09:51 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



## مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق مبادئ إدارة مخاطر الغش "دراسة ميدانية في الجمهورية العربية السورية"

\* الدكتور ماهر عياش الأمين

\*\* الدكتور محمد عبد الغني البهلوان

\*\*\* عبد الرحمن عمر الحارس

(تاریخ الإیداع 9 / 4 / 2013. قُبِل للنشر في 10 / 7 / 2013)

### □ ملخص □

تهدف هذا الدراسة إلى التحقق من مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق مبادئ إدارة مخاطر الغش، تلك المبادئ التي سبق وركزت العديد من الدراسات والإرشادات المهنية على أهمية دورها في الحد من مخاطر الغش مثل: (CIMA, 2008, CGMA, 2012, AICPA et al., 2011, KPMG, 2006, COSO, 2010, CAQ, 2010). أما في سوريا، فلم تشر أي من الدراسات الأكademية والمهنية (على حد علم الباحث) على مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق هذه المبادئ، وبالتالي يعد غياب هذه الدراسات الحافز للقيام بهذا البحث. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي من أجل توصيف الوضع القائم فيما يتعلق بمدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق مبادئ إدارة مخاطر الغش، وبالتالي مسحت آراء عينة من المراجعين الداخليين، موظفي قسم إدارة المخاطر والإدارة العليا في المصارف الخاصة السورية، والذين عبروا عن آرائهم فيما يتعلق بمدى التزام مصارفthem بتطبيق مبادئ إدارة مخاطر الغش، والتي تتمثل بحوكمة مخاطر الغش، تقييم مخاطر الغش، ومواجهة مخاطر الغش. تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار T-Test، وأظهرت نتائج الاختبار أن المصارف الخاصة السورية ملتزمة بتطبيق مبادئ إدارة مخاطر الغش ب مختلف عناصرها الرئيسية الثلاثة السابقة.

**الكلمات المفتاحية:** إدارة مخاطر الغش، حوكمة مخاطر الغش، تقييم مخاطر الغش، مواجهة مخاطر الغش

\* أستاذ مساعد - قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - سوريا.

\*\* أستاذ مساعد - قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - سوريا.

\*\*\* طالب دكتوراه - قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - سوريا.

## The Extent of Private Syrian Bank's Compliance with Fraud Risk Management Principals: A Fieldwork Study in Syria

Dr. Maher Alameen \*

Dr. Mohammad Albahloul \*\*

Abdurrahman Alhares \*\*\*

(Received 9 / 4 / 2013. Accepted 10 / 7 / 2013)

### □ ABSTRACT □

This paper addresses the extent of the private Syrian banks' compliance of applying Fraud Risk Management Principles (FRMPs). FRMPs have been the focus of many studies and professional guidelines (i.e. CIMA, 2008, CGMA, 2012, AICPA et al., 2011, KPMG, 2006, COSO, 2010, CAQ, 2010) as an important tool in fraud risk deterrence. However, no previous attention is paid to such topic by Syrian scholars and professional inquiries. As such, this investigation has been motivated by the lack of previous related studies .

The paper has adopted a descriptive approach in describing the current private Syrian banks activities regarding FRMPs compliance. The opinions of internal auditors, risk management officers and higher management have then been surveyed. The respondents have expressed their opinions on the performing the followings: fraud risk governance, fraud risk assessment, and fraud risk responding. The research's hypotheses have been tested using the T-test, and the results show that private Syrian banks are committed to FRMPs in all its different types mentioned above.

**Keywords:** Fraud risk management, Fraud risk governance, Fraud risk assessment, Fraud risk responding

---

\* Associate professor in accounting in Department of Accounting, the faculty of economics, Tishreen University, Syria

\*\* Associate professor in accounting in Department of Accounting, the faculty of economics, Tishreen University, Syria

\*\*\* postgraduate student, Department of Accounting, Faculty of Economics, Tishreen University, Syria

### مقدمة:

تواجه الشركات حالات عدم التأكيد نتيجة الأنشطة المختلفة التي تؤديها. وبعد تحديد مستوى عدم التأكيد المقبول بمثابة التحدي الأساسي لهذه الشركات. وهنا يمكن دور إدارة المخاطر في المساعدة على التعامل الفعال مع حالات عدم التأكيد والمخاطر المرتبطة بها (Enterprise Risk Management – Integrated Framework, 2004).

وتعرف إدارة المخاطر بأنها "مجموعة المبادئ التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن كل محفظة من الأنشطة (A Risk Management Standard, 2002)." وبعد الغش من أحد المخاطر الأساسية التي تتعرض لها الشركات، والذي يمكن أن يتسبب في بعض حالاته إلى انهيار بعض الشركات وإفلاسها ، خسائر استثمارية ضخمة، تكاليف قضائية كبيرة، سجن عدد مهم من الأعضاء الفاعلين في الشركات، وإلى تناكل الثقة في سوق رأس المال (AICPA et al., 2011).

وفي السياق نفسه ، فقد أوضحت لجنة المنظمات الراعية Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission في تقريرها عن الغش أن هناك 347 حالة مزعومة للغش المتعلقة بتحريف القوائم المالية للشركات المتداولة في سوق الأوراق المالية الأمريكي خلال الفترة الممتدة من العام 1998 إلى العام 2007، وأشار التقرير أن الخسائر الخاصة بفترة التسعينيات والتي ارتبطت بفضائح الغش الكبيرة في شركات مثل: Enron, WorldCom قد بلغت حوالي 120 بليون دولار أمريكي خلال 300 حالة غش، أي بمتوسط 400 مليون دولار أمريكي لكل حالة (COSO, 2010). مما تقدم ذكره، تتضح أهمية مواجهة الشركة لمخاطر الغش من خلال برنامج إدارة مخاطر، وهو البرنامج الذي وضعه العديد من دراسات الجهات المهتمة بمواجهة مخاطر الغش والحد من آثارها على قطاع الأعمال ككل.

أما في سوريا، فقد شهد العقد الماضي ويشكل كبير انتشاراً للشركات المساهمة، خاصة فيما يتعلق بالبنوك وشركات التأمين، الانتشار الذي رافق افتتاح سوق دمشق للأوراق المالية. وبالنتيجة تعد مخاطر الغش التي قد تتعرض لها تلك الشركات من المخاطر التي لابد من دراستها و التأكد من مدى استعداد تلك الشركات لمواجهتها.

### مشكلة البحث:

تتعرض المصادر أسوةً بباقي الشركات لمخاطر الغش المختلفة، وقد تضاعفت عدد حالات الغش التي تتعرض لها المصادر بين عامي 2004 و 2009 وهي في ازدياد مضطرد (Ernst & young, 2010). لذا تعمد المصادر إلى الاستجابة للمخاطر السابقة من خلال تأسيس قسم إدارة المخاطر، والذي يسعى بدوره إلى إدارة المخاطر السابقة من خلال الالتزام بمعايير إدارتها المصدرة من خلال الجهات المهتمة بمواجهة مشكلة الغش. من خلال ما سبق تكمن مشكلة البحث في التأكيد من مدى الالتزام المصادر الخاصة السورية بتطبيق مبادئ إدارة مخاطر الغش، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. هل تطبق المصادر الخاصة السورية مجموعة المبادئ الخاصة بحكمة مخاطر الغش؟
2. هل تطبق المصادر الخاصة السورية مجموعة المبادئ الخاصة بتقييم مخاطر الغش؟
3. هل تطبق المصادر الخاصة السورية مجموعة المبادئ الخاصة بمواجهة مخاطر الغش؟

## **أهمية البحث وأهدافه:**

تظهر أهمية هذا البحث في أنه يسعى للتحقق من مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق مبادئ إدارة مخاطر الغش، من خلال برنامج تكامل ضمنه جهود مجلس الإدارة، الإدارية، المراجع الداخلي والخارجي، ويأتي الموظفين في الحد من مخاطر الغش. وبالتالي فإن هذا البحث يختلف عن الأبحاث السابقة في البيئة السورية، من خلال عدم اقتصره على دراسة مسؤولية المراجع الداخلي أو الخارجي تجاه مخاطر الغش فقط، بل ينظر لمعالجة مخاطر الغش بشكل أوسع، من خلال تضمينها بشكل محدد ضمن إطار برنامج إدارة المخاطر العام في المصرف. لذا يهدف البحث إلى التتحقق من مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق مبادئ إدارة مخاطر الغش، من خلال برنامج متخصص بمبادئ إدارتها وفقاً للدراسات والإرشادات الصادرة عن الجهات المهمة بمواجهة مخاطر الغش في بيئة الأعمال بشكل عام.

## **فرض البُحث:**

من خلال أهداف البحث يمكن اشتراق الفرضيات التالية:

1- **الفرضية الرئيسية الأولى:** تطبق المصارف الخاصة السورية مجموعة المبادئ الخاصة بحكمة مخاطر الغش. وتشتمل هذه الفرضية على مجموعة من الفرضيات الفرعية:

- تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة إجراءات حكمة مخاطر الغش المتعلقة بمجلس الإدارة.
- تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة إجراءات حكمة مخاطر الغش المتعلقة بلجنة المراجعة.
- تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة إجراءات حكمة مخاطر الغش المتعلقة بالإدارة.
- تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة إجراءات حكمة مخاطر الغش المتعلقة بالمراجع الداخلي.
- تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة إجراءات حكمة مخاطر الغش المتعلقة بالمراجع الخارجي.

2- **الفرضية الرئيسية الثانية:** تطبق المصارف الخاصة مجموعة المبادئ الخاصة بتقييم مخاطر الغش.

3- **الفرضية الرئيسية الثالثة:** تطبق المصارف الخاصة مجموعة المبادئ الخاصة بمواجهة مخاطر الغش. وتشتمل هذه الفرضية على مجموعة من الفرضيات الفرعية:

- تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة إجراءات منع مخاطر الغش.
- تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة إجراءات اكتشاف مخاطر الغش.
- تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة إجراءات الاستجابة لمخاطر الغش.

## **متغيرات البحث وكيفية قياسها:**

من خلال الفرضيات السابقة، يمكن اشتراق المتغير التابع موضع البحث والمتغيرات المستقلة ذات الدلالة المتعلقة به، حيث أن المتغير التابع هو: مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق مبادئ إدارة مخاطر الغش، أما المتغيرات المستقلة فهي: 1- التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق مجموعة المبادئ الخاصة بحكمة مخاطر الغش، 2- التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق مجموعة المبادئ الخاصة بتقييم مخاطر الغش، 3- التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق مجموعة المبادئ الخاصة بمواجهة مخاطر الغش. أما عن كيفية قياس المتغيرات، فقد تم قياس المتغير التابع (أي عد المصارف السورية ملتزمة أو غير ملتزمة بتطبيق مبادئ إدارة مخاطر الغش) من

خلال إعداد استبانة تحتوي على مجموعة من المبادئ الواجبة التطبيق والمصنفة وفقاً لكل من المتغيرات المستقلة السابقة الذكر، وطلب من المشاركيين تحديد مدى التزام المصرف الذي يعملون فيه بتطبيق إجراء معين من خلال اختيار أحد الأرقام المتسلسلة من (1) غير مطبق بالكامل، (3) محايد، إلى (5) مطبق بالكامل. ثم تمت مقارنة الإجابات بالرقم ثلاثة وهو الحد الفاصل بين تطبيق الإجراء أو عدم تطبيقه. وعلى أساس ذلك تم قياس مدى الالتزام بكل إجراء على حده، وللمتغيرات المستقلة كافة، وبالتالي تحديد مدى الالتزام المصارف السورية بتطبيق

### منهجية البحث:

للوفاء بأهداف الدراسة، اعتمد الباحث على استخدام المنهج الوصفي من أجل توصيف الوضع القائم فيما يتعلق بمدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق مبادئ إدارة مخاطر الغش، وتم تحقيق ذلك من خلال تصميم واستخدام استبانة تحتوي على أسئلة حول مدى تطبيق برنامج إدارة مخاطر الغش وفقاً للمداخل المنصوص عليها في المعايير والدراسات الدولية، وتم توجيه الاستبانة لعينة من المراجعين الداخليين وموظفي قسم إدارة المخاطر والإدارة العليا في المصارف الخاصة السورية التالية (البنك العربي - سوريا، بنك بيبيو السعودي الفرنسي، بنك سوريا والخليج، بنك بيبلوس - سوريا، بنك سوريا الدولي الإسلامي، وبنك قطر الوطني - سوريا) بمعدل 13 موظف لكل بنك (5 موظفين في قسم إدارة المخاطر، 5 موظفين في قسم المراجعة الداخلية، ومدير عام ومساعدين)

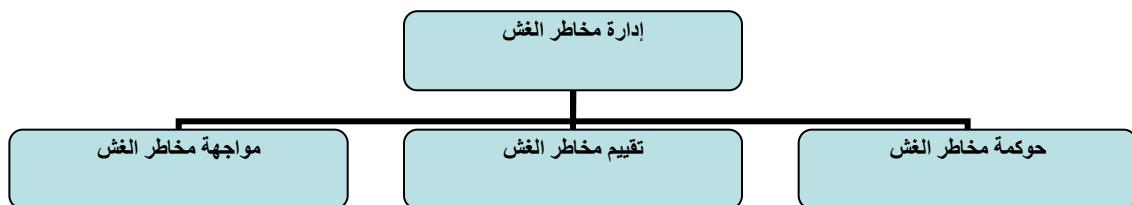
### الدراسات السابقة:

تظهر الدراسات المختلفة للجهات المعنية بمهمة المراجعة ودراسة ظاهرة الغش، كدراسة: (CIMA, 2008)، (CGMA, 2012, AICPA et al., 2011, KPMG, 2006,COSO, 2010, CAQ, 2010) أن هذا البرنامج يعد حجر الأساس في السعي لتخفيض مخاطر الغش، من خلال خلق بيئة عمل يصعب حدوث ظاهرة الغش فيها. وبعد برنامج إدارة مخاطر الغش جزءاً فرعياً من برنامج إدارة المخاطر العام، مع مراعاة بعض الخصوصية المتعلقة بطبيعة الظاهرة المدروسة وبأسلوب التطبيق. فعلى سبيل المثال، أوضحت الدراسة المشتركة المنفذة في الولايات المتحدة بين الجهات الناظمة والممارسة لمهمة المراجعة مثل (معهد المراجعين الداخليين، معهد المحاسبين القانونيين، معهد المحاسبين الإداريين، ومعهد فاحصي الغش المعتمدين، اتحاد المحاسبين الكنديين، جمعية التزام وأخلاقي الشركات، وجمعية المحاسبين القانونيين في كاليفورنيا وغيرها) أن الوقاية من مخاطر الغش هي أفضل الأساليب التي يمكن للشركة اتباعها في تخفيض تعرضها لمخاطر الغش، وعلى أية حال، لا يمكن الحديث عن حماية الشركة بالطلاق من مخاطر الغش، لأن هذه الحماية غير قابلة للتحقيق وغير اقتصادية (نتيجة ارتفاع تكلفتها). إلا أنه يمكن للشركة أن تتخذ بعض الخطوات الإيجابية في سبيل تخفيض مخاطر التعرض للغش. تلك الخطوات التي تتكون من: الحكومة الفعالة لمخاطر الغش، تقييم مخاطر، إجراءات قوية لمنع الغش واكتشافه ، بالإضافة لتنفيذ التحقيق المناسب واتخاذ الإجراء التصحيحي في الوقت المناسب (الاستجابة لمخاطر الغش). وتمثل هذه الخطوات المكونات الأساسية لبرنامج إدارة مخاطر الغش (AICPA et al., 2011). بينما ركزت دراسات أخرى كالدراسة المنفذة من قبل شركة KPMG للمراجعة في عام 2006، ودراسة معهد المحاسبين الإداريين في إنكلترا (CIMA) المنفذة في عام 2008، والدراسة المنفذة من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين الإداريين (CGMA) في عام 2012 على جوانب منع، اكتشاف، والاستجابة للغش وتناولت موضوع حوكمة مخاطر الغش من جانب دورها في منع الغش. وبينت دراسة

(CIMA, 2009) أن السبب الرئيسي لحدوث الغش هو توفر الفرص التي تتيح ارتکابه، بالإضافة إلى أن مخاطره قد تأتي من خارج الشركة أو قد تكون كامنة داخلها. كما أوضحت دراسة (KPMG, 2006) أنه في سبيل الحصول على برنامج فعال لإدارة مخاطر الغش، فإنه يتوجب على الشركة أن تبدأ بتحديد: الأسلوب الذي ستدار به مخاطر الغش، مخاطر الغش المعروفة، المبادئ القائمة لمواجهة مخاطر الغش، الحالة المستقبلية المرغوبة للشركة في مواجهة مخاطر الغش، ومن ثم القيام بتحليل الفجوة الموجودة، والاهتمام بالأنشطة ذات الأولوية في المساعدة على تطوير برنامج الشركة لإدارة مخاطر الغش من جانب آخر، أشارت دراسة (COSO, 2010) التي سبق الإشارة إليها أن أكثر أساليب الغش شيوعاً هي التسجيل غير السليم للإيرادات وتضخيم رقم الأصول، كما أشارت إلى أن الشركات التي اكتشفت وجود الغش فيها لديها ضعف معدل دوران للمراجع الخارجي مقارنةً بمثيلاتها من الشركات التي لم يكتشف وجود الغش فيها. كما ناقشت دراسة مركز جودة المراجعة (CAQ, 2010) دور حوكمة الشركات في تكوين ثقافة الشركة الأخلاقية المناسبة ودور الشك المهني لأطراف الحكومة في الحد من ظهور الغش وأثاره. مما سبق يتبيّن أن الدراسات السابقة اتفقت على أن إجراءات منع حدوث الغش، اكتشافه، والاستجابة له هي من المكونات الأساسية لبرنامج إدارة مخاطر الغش، لكن دراسة (AICPA et al., 2011) اعتبرت حوكمة الشركات مكون مستقل من مكونات برنامج إدارة مخاطر الغش بالإضافة للمكونات الثلاث السابقة، في الوقت الذي تم اعتبارها من الدراسات الأخرى على أنها أحد الوسائل الخاصة بمنع حدوث الغش.

### **برنامج إدارة مخاطر الغش:**

فيما يلي سنتم مناقشة مكونات برنامج إدارة مخاطر الغش وفقاً للدراسات سابقة الذكر ، مع الاعتماد على تصنيف دراسة (AICPA et al., 2011) لمكونات برنامج إدارة المخاطر، نظراً لجمع مجموعة كبيرة من الهيئات المهتمة بموضوع مخاطر الغش على اعتماد هذه المكونات المبنية في الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الباحث

### **حوكمة مخاطر الغش:**

تعرف حوكمة الشركات بكونها مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصلحة في الشركة (تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) (OECD, 1999) وفي سياق متصل، تشمل حوكمة الشركات على تحديد الآلية التي تُحكم بها الشركة من خلال تحديد المسؤوليات الإدارية والمالية. ويشارك في تشكيل إطار حوكمة الشركات كل من مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، الإدارة العليا، المراجعين الداخليين، والمراجعين الخارجيين. وتاريخياً، كانت مسؤولية الحد من مخاطر الغش ملقاة على عاتق المراجعين الخارجيين، ولكن مع الوقت، تضاعلت مسؤوليتها، لترتبط مسؤولية الحد من مخاطر الغش بالإطار الكلي لحوكمة الشركة

موضع المراجعة والتي تشتمل مسؤولياتها على ضمان جودة، نزاهة، شفافية، وموضوعية التقارير المالية، حماية أصول الشركة، وكفاءة بنية الرقابة الداخلية فيها (Rezaee, 2005).

#### مجلس الإدارة:

عادةً ما تمتلك الشركات المساهمة العامة مجلس إدارة يتكون من أعضاء من داخل الشركة (مدراء وموظفي) وأعضاء من خارج الشركة (من حملة الأسهم غير الموظفين لدى الشركة)، ويعد مجلس الإدارة بمنزلة السلطة الحاكمة في الشركة، ويدبرن بالولاء المطلق لها، وبعد مؤتمراً على مصالحها ومصالح المساهمين (Gleim and Flesher, 2010). كما يعد مجلس الإدارة مسؤولاً بشكل كامل عن الإشراف على أعمال الشركة، ما تتضمنه من إدارة للمخاطر وإعداد للتقارير المالية (CAQ, 2010) ويتجه عليه التحقق من كون الإدارة قد صممت ووأقت برنامج إدارة مخاطر الغش بغرض تحفيز السلوك الأخلاقي للموظفين، الزبائن، والموردين. (AICPA et al., 2011).

#### لجنة المراجعة:

هي إحدى لجان مجلس الإدارة التي يجب على جميع أعضائها أن يكونوا مستقلين وغير موظفين في الشركة، كما يجب أن يمتلك أحد أعضائها خبرة مالية عالية (Dutta et al., 2009). وتعد لجنة المراجعة مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية، إجراءات الرقابة، وظيفة التدقيق الداخلي، ووظيفة التدقيق الخارجي بما تتضمنه من تعين، عزل، وأتعاب للبرامج الخارجية. كما تتحمّل اللجنة مسؤولية مراقبة تطبيق الإدارة للسياسات التي تعزز البيئة الأخلاقية في الشركة وتحد من المخاطر المرتبطة بالتقارير المالية (CAQ, 2010).

#### الإدارة:

تعد الإدارة مسؤولة بشكل كامل عن سلامة السجلات والقيود المحاسبية، وعن تصميم وتطبيق نظام رقابة داخلية فعال، كما تعد الإدارة مسؤولة عن تقييم مخاطر الأعمال الخاصة بالشركة وإدارتها ، وعن التأكيد من مدى الالتزام بتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية للحد من هذه المخاطر (CAQ, 2010). ومن جانب آخر، تتحمّل الإدارة مسؤولية استكمال دور مجلس الإدارة في وضع السمة الأخلاقية لباقي الشركة، وتعد مسؤولة عن تصميم وتطبيق برنامج إدارة مخاطر الغش بشكل فعال، وعن التقرير لمجلس الإدارة بشكل منظم حول فعالية المبادئ التي تم اتخاذها، وثناً التي يتوجب اتخاذها لاحقاً بهدف إدارة هذه المخاطر (AICPA et al., 2011).

#### المراجع الداخلي:

يجب أن يكون أعضاء فريق المراجعة الداخلية مستقلون عن الأنشطة والأقسام التي تخضع لعملية تدقيقهم، كما يجب أن تكون أنشطتهم التنفيذية بعيدة عن التدخل من أي جهة (CAQ, 2010). وينظر للمراجعين الداخليين على أنهم الخط الأول للدفاع بوجه الغش، نظراً لمعرفتهم ودرايتهم ببيئة العمل في الشركة وبنية الرقابة الداخلية فيها. بالإضافة لذلك، يعد المراجعون الداخليون مسؤولين عن: تحديد الأعراض التي تشير لحدوث الغش، تحديد الفرص التي يمكن أن تتيح حدوث الغش، تقييم هذه الأعراض والفرص، التتحقق من احتمال حدوثها، تحديد ردود الأفعال الضرورية للحد من احتمالية حدوثها، وإشعار الجهات المناسبة في الشركة بمجلس الإدارة ولجنة المراجعة (في حال عدم ضلوعهم في حادثة الغش) ل القيام بتحقيقات إضافية حول احتمالية حدوث الغش (Rezaee, 2005).

### **المراجع الخارجي:**

يعد المراجعون الخارجيون بمثابة أعضاء مستقلين عن الشركة موضع المراجعة، ويقدمون تقريرهم عن مراجعتهم للقواعد المالية، وعن رأيهما بمدى فعالية إجراءات الرقابة الداخلية التي طبقتها الإدارة العليا لتحديد مخاطر الغش في الشركة. كما يرسل المراجع تقريره بما يسبق بشكل مباشر للجنة المراجعة، وهي اللجنة التي تتولى مهمة الإشراف على مهام المراجع الخارجي المختلفة (CAQ, 2010). لذا يمكن للمراجع الخارجي مساعدة كل من الإدارة، مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة من خلال تقييمه لعمل الشركة، الأمر الذي يمهد لتقييم، تحديد، والاستجابة لمخاطر الغش المختلفة (SAS, 99).

### **تقييم مخاطر الغش:**

لكي تتم إدارة مخاطر الغش بشكل فعال، يجب النظر لبرنامج إدارة مخاطر الغش على أنه جزء أساسي من برنامج إدارة المخاطر العام للشركة، وبالتالي يجب أن يتم تقييم مخاطرها بوصفها جزءاً من المخاطر المختلفة التي يتم تقييمها بشكل دوري تمهدأ لإدارتها لاحقاً (AICPA et al., 2011). ويشير ممارسو مهنة المراجعة إلى أن تقييم مخاطر الغش يتتألف من أربعة خطوات رئيسية هي: تحديد قطاع الأعمال الذي سيتم تقييم مخاطر الغش ضمنه، تصنيف مخاطر الغش المختلفة التي من الممكن أن تقع في هذا القطاع، إعطاء وزن نسبي لكل خطر من هذه المخاطر بناءً على احتمال حدوث كل منها وعلى أهمية الآثار التي قد تنتج عنها، والحد من هذه المخاطر من خلال اختيار وتطبيق إجراءات الرقابة المناسبة (KPMG, 2006).

### **مواجهة مخاطر الغش:**

ناقشت عدة دراسات استراتيجية إدارة الشركة في مواجهة مخاطر الغش التي تم تقييمها في الخطوة السابقة. حيث بينت دراسة كل من (KPMG, 2006) و(CIMA, 2008) أن إدارة الشركة تعمل عادةً على مواجهة مخاطر الغش التي تم تقييمها من خلال تطبيقها لاستراتيجية تهدف للحد من مخاطر الغش بشكل متكملاً، وت تكون هذه الاستراتيجية من ثلاثة مهام رئيسية وهي: منع حدوث الغش، اكتشاف الغش، والاستجابة للغش بعد اكتشافه ، ويتم ترجمة هذه المهام بواسطة مجموعة من إجراءات الرقابة الداخلية التي تتفاعل وتتكامل للحد من مخاطر الغش. ويمكن تمثيل ما سبق من خلال الشكل أدناه



المصدر: KPMG, 2006

### **منع مخاطر الغش:**

يمكن إرجاع حدوث الغش لعدد من العوامل الرئيسية وهي: توفر محفزات أو ضغوط لحدث الغش، وجود فرص تتيح إمكانية حدوث الغش، تمكن مرتكب الغش من تبرير تصرفه، وأن يتتوفر لدى مرتكب الغش القدرات والإمكانات الذاتية التي تتيح له ارتكاب الغش. من خلالأخذ العوامل السابقة بالحسبان، فإن الطريقة الفعالة للتعامل

مع مخاطر الغش هي الطريقة التي تسعى إلى تقليص المحفزات والضغوط، وتحد من الفرص ومن قدرة مرتكب فعل الغش على تبرير فعله (CIMA, 2008). وت تكون عوامل منع حدوث الغش من:

**أولاً – وجود ثقافة أخلاقية قوية في الشركة:**

يتناول هذا العامل عدداً من الجوانب المتعلقة ببيئة الشركة الأخلاقية وينقيم مخاطر الغش بشكل دوري، وهي الجوانب التي تمت مناقشتها في أول مكونين من مكونات إدارة مخاطر الغش، كما يتناول هذا العامل جوانب أخرى لم تتم مناقشتها، كإجراءات إدارة الموارد البشرية، والمبادئ المتعلقة بإيجاد آلية للإبلاغ عن الغش. وت تكون إجراءات إدارة الموارد البشرية من العديد من المهام كالقيام بإجراء دورات تدريبية للموظفين بخصوص إدراك مخاطر الغش، التحقق منخلفية الموظفين، تنفيذ برامج للتقييم والتعويضات، إجراء مقابلات مع الموظفين المستقيلين/المقالين (CIMA, 2008)، (AICPA et al., 2011).

**ثانياً – وجود نظام رقابة داخلية فعال:**

يعرف نظام الرقابة الداخلية بأنه عملية يتم التأثير فيها من قبل أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة، وغيرهم من الموظفين، مصممة لتوفير تأكيد معقول بأن أهداف الشركة في المجالات التالية سيتم تحقيقها، وهذه الأهداف هي (كفاءة وفعالية العمليات، موثوقية التقارير المالية، الالتزام بالقوانين والتشريعات المطبقة (COSO, 1994)). لذا يعد هذا النظام من مسؤوليات الإدارة العليا في الشركة، ويجب أن يتم توثيقه ومراجعته بشكل دوري بوصفه جزءاً أساسياً من أجزاء إدارة المخاطر العامة في الشركة، ويشتمل نظام الرقابة الداخلية على مجموعة السياسات والمبادئ الخاصة بالموافقة والصلاحيات، الرقابة على المعاملات، مطابقة الحسابات، والحماية المادية للموجودات. وفيما يتعلق بمخاطر الغش، يجب أن يسعى نظام الرقابة الداخلية، ما أمكن، للتحديد مؤشرات الغش، ويجب أن يشتمل على (ضرورة وجود توقيعين لكل عملية ذات قيمة مرتفعة، إجبار الموظفين علىأخذ إجازاتهم السنوية، الاستقصاء بشكل عشوائي عن الموظفين وغيرها من المبادئ (CIMA, 2008)).

**اكتشاف الغش:**

قد لا تتمكن إجراءات منع الغش من وضع حد لجميع الأشخاص الذين يسعون لارتكابه، لذا لا بد من توفر إجراءات مكملة لإجراءات منع الغش تساهمن في تمكين الشركة من التعرف على حالات الغش التي حدثت بالفعل والتي لم تتمكن إجراءات منع الغش من إعاقة حدوثها، لذا فإن إمكانية حدوث الغش تبقى قائمة بغض النظر عن المبادئ المتخذة لمنع حدوثها، وبما أن المراجع لا يتحمل لوحده مسؤولية اكتشاف الغش، بل تشارك هذه المسؤولية مع الإدارة وأولئك المسؤولين عن الحكومة، كما أن مسؤوليتها تحصر في حدود وفائه بمتطلبات التخطيط والتتنفيذ السليم لإجراءات المراجعة التي تمت مناقشتها سابقاً، وفي إطار تقييمه لمخاطر الغش في الشركة، لذا يتوجب على الإدارة توفير المعلومات الضرورية للمراجع لتزيد من قدرته على عملية اكتشاف الغش. على أية حال، وفي ضوء محدودية مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش، وفشلها أحياناً أخرى، فإن المراجع الداخلي يعد من أنجح الأطراف في اكتشاف حالات الغش المهمة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر إجراءات إدارة مخاطر الغش من أكثر العوامل المساعدة على اكتشاف الغش (CIMA, 2008). ومن أجل الوصول لإجراءات إدارة مخاطر فعالة، لابد من الإلمام ببعض المؤشرات العامة التي توفر تحذيرات مبكرة حول إمكانية وجود الغش وتزيد من احتمالية اكتشاف هذا الغش. هذا ونوقش سابقاً أن بعض الشروط أو العوامل يتافق ظهورها مع ظهور التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش، وتشكل هذه الشروط بمجموعها ما يعرف بمفهومي "هرم الغش" و"ماسة الغش"، كما نوقش سابقاً أن هناك العديد من مؤشرات الغش التي

ترتبط مع كل شرط من هذه الشروط، وهذه الشروط ترتبط بدورها مع نوع محدد من أنواع التحريرات الجوهرية، وبشكل خاص اختلاس أصول الشركة وتحريف تقاريرها المالية، وتشتمل هذه المؤشرات على مجموعة واسعة من الحالات والظروف المختلفة التي قد تحدث وفقاً لكل شرط من الشروط وهي ما تم ذكره سابقاً.

يعد التعرف على مؤشرات الغش الخطوة الأولى في إطار بناء أساليب وإجراءات رقابية تهدف لاكتشاف الغش.

وتشتمل هذه الأساليب والمبادئ على عدة أنواع أهمها:

- إجراءات الرقابة على العمليات: هي مجموعة المبادئ التي صممت خصيصاً لاكتشاف الغش والأخطاء، وتتضمن أنشطة المطابقات، المراجعة المستقلة، الفحص والجرد المادي للموجودات، تحليل الاتجاه، والمراجعة (AICPA et al., 2011).

• إجراءات اكتشاف الغش الاستباقية: بالإضافة لإجراءات الرقابة على العمليات، يمكن للشركة استخدام أساليب أخرى كتحليل البيانات، المراجعة المستمرة، وغيرها من الأساليب التكنولوجية التي تساعد بكفاءة على اكتشاف الغش. حيث يستخدم أسلوب تحليل البيانات التكنولوجيا لتحديد الحالات الشاذة، الاتجاهات، ومؤشرات الغش ضمن مجموعة كبيرة من المعاملات والقيود المحاسبية، كما يمكن أن يساعد هذا الأسلوب على تتبع القيد المحاسبية التي تم تسجيلها ضمن حسابي الإيرادات أو المصروفات بهدف تحسين نتائج الأعمال، أو بما يكفل لمرتكبها حصوله على التعويضات المالية المرتبطة بالأهداف الربحية (CIMA, 2008, AICPA et al., 2011). وفيما يتعلق بالمراجعة المستمرة، وبما أنه يستحيل تنفيذ مراجعة شاملة لجميع العمليات في الشركة، لذا يجب على الإدارة تطوير خطة مراجعة شاملة تستند إلى المخاطر التي تم تحديدها في عملية تقييم المخاطر، كما يجب أن تشتمل خطة المراجعة على مجموعة من الأنشطة التي تم إعدادها للتعرف بشكل عميق على طبيعة مخاطر الغش الموجودة، مع إعطاء الأولوية للتعامل مع نواحي الغش الأكثر خطورة (KPMG, 2006).

#### الاستجابة للغش:

يتوجب على إدارة الشركة إيجاد توصيف دقيق لوجهة نظرها في التعامل مع حالات الغش في الشركة، وترجمة ذلك بشكل موثق في سياسة الغش وفي خطة الاستجابة له. وتعد خطة الاستجابة للغش بمنزلة الأداة الرسمية التي يتم من خلالها تأكيد الإدارة لالتزامها بأعلى المعايير القانونية والأخلاقية في كل التعاملات في الشركة، كما تمكن هذه الخطة من وضع مجموعة من الترتيبات الواضحة للتعامل مع حالات العش المكتشفة أو المشكوك بها، من خلال توفيرها لمجموعة من المبادئ التي تمكن من جمع الأدلة المتعلقة بهذه الحالات، والتي تمهد بدورها لاتخاذ قرارات موضوعية مبنية على معلومات دقيقة (CIMA, 2008). وفيما يلي سيتم مناقشة خطوات استجابة الشركة لمخاطر العش المكتشفة أو المشكوك فيها بالشكل الذي يمكن من معالجة هذه المخاطر وتقليل حجم الخسائر المرتبطة بها.

أولاً - إجراء التحقيق المناسب: عندما يتم اكتشاف معلومات حول وجود حالات غش حقيقة أو محتملة، فإنه يتوجب على إدارة الشركة الاستجابة لهذه المعلومات من خلال الإعداد لتنفيذ تحقيق داخلي شامل وموضوعي يهدف للحصول على مجموعة من الحقائق التي تتمكن من الحصول على تقييم موثوق لحالة الغش المشكوك بها، وبالتالي تمكين الإدارة من اتخاذ رد الفعل المناسب، كما يمكنها من تجنب تدخل الحكومة من خلال إجرائها ل لتحقيق داخل الشركة (KPMG, 2006). ويجب أن يمتلك التحقيق الفعال مجموعة من السمات هي: (أن يمتاز برقابة وإشراف لجنة المراجعة أو غيرها من لجان مجلس الإدارة، أن يدار التحقيق من قبل أشخاص من خارج الشركة لا يمكن لهم التحييز للإدارة في التحقيق، أن تتم مراجعة عملية التحقيق من خلال المراجع الخاجي بحيث يتم تنفيذ التحقيق بناء على

المدخل المقترن لمراجعة القوائم المالية للشركة، أن يوجد تعاون كامل من قبل جميع الموظفين والإداريين وعدم حجبهم لأية معلومات تساعد في عملية التحقيق، اتباع بروتوكولات محددة لإصدار تقارير عن سير عملية التحقيق، حيث توجه هذه التقارير عادة للمراجعين الخارجيين، المشرعين، وحتى لعموم المساهمين (KPMG, 2006).

ثانياً - اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب: بعد الانتهاء من عملية التحقيق، يتوجب على الشركة تحديد الإجراء واجب الاتخاذ في مواجهة النتائج التي أفرزها التحقيق. وفي العديد من الحالات، قد يتوجب على الشركة القيام بعدد من الخطوات حتى قبل نهاية التحقيق بهدف حماية الأدلة، الحفاظ على السرية، وتقليل الخسائر. وقد تشتمل هذه الخطوات على تعليق عمل، أو إعادة تعيين بعض الأفراد، أو حتى اتخاذ إجراءات قانونية لتجريم بعض الأصول. وفي جميع الأحوال، يجب أن تتوافق المبادئ التصحيحة التي تتخذ أثناء انتهاء التحقيق وبعده مع الظروف القائمة، وأن يشمل تطبيقها جميع الموظفين والمدراء، وأن يتم تنفيذها فقط بعد استشارة الأشخاص المسؤولين عن اتخاذ القرار بشأنها، وأن تستشير الإدارة جهة قانونية معينة قبل اتخاذ أي إجراء تأديبي أو قانوني بشقيه المدني والجزائي (AICPA et al., 2011). (KPMG, 2006).

يلاحظ مما سبق أن برنامج إدارة مخاطر الغش يتكون من عدد من الخطوات المرتبة بسلسل منطقى، والتي تسعى لتفهم بيئه العمل من جهة، وتنظيمها من جهة أخرى، كما تسعى لتقييم مخاطر الغش، ومواجهتها بمجموعة من إجراءات الرقابة الهادفة لمنع واكتشاف الغش، ومن ثم الاستجابة لمخاطر الغش المكتشفة بعدد من الخطوات التي من الممكن أن تحد من هذه المخاطر وتقلل من مستوى الخسائر التي قد تلحق بالشركة.

### **النتائج والمناقشة:**

فيما يتعلق باختيار عينة البحث ومحدداتها، تم مسح عينة من 91 موظف بنك خاص في أقسام (المراجعة الداخلية، إدارة المخاطر، والإدارة العليا)، وهم الموظفين الذين تمكن الباحث من توزيع الاستبيان عليهم، علمًا أن الرقم التقريري لمجتمع البحث هو 156 (12 مصرف خاص، يعمل في كل مصرف 5 موظفي إدارة مخاطر، 5 موظفي مراجعة داخلية، مدير عام، ومساعدين)، أي أن عينة البحث تشكل 58.33%， وتم اختيار هذه العينة بحيث تتتوفر لدى أفرادها معظم المعلومات المتعلقة بعملية إدارة المخاطر بشكل عام وإدارة مخاطر الغش بشكل خاص. ووصلت ردود من 42 مشارك. ويظهر الجدول رقم 1 عدد الاستبيانات الموزعة، عدد الاستجابات، ونسبة الاستجابة. حيث تبلغ نسبة الاستجابة 46.15%， الأمر الذي يضفي قدر مقبول من الموثوقية لنوع المتابع في جمع البيانات.

**جدول رقم (1) الفئات الخاضعة للدراسة**

فئات العينات	موظفي قسم إدارة المخاطر	موظفي قسم المراجعة الداخلية	الإدارة العليا	الإجمالي
عدد الاستبيانات الموزعة	35	35	21	91
عدد الاستجابات	19	15	8	42
نسبة الاستجابة	%54.28	%42.85	%38.09	%46.15

تقسم عملية تحليل الاستبيان إلى محورين رئيسيين. يهتم المحور الأول بتحليل استجابات المشاركين حول بياناتهم الشخصية، بينما يهتم المحور الثاني بتحليل استجابات المشاركين (المراجعين الداخليين، موظفي قسم إدارة المخاطر والإدارة العليا في المصادر الخاصة السورية حول كل من البنود الفرعية المتضمنة لكل من العوامل الثلاثة السابقة.

### تحليل البيانات الشخصية:

يهدف القسم الأول من الاستبيان إلى جمع بيانات المستجيبين الشخصية، فيما يتعلق بالحصول على شهادة علمية في الاقتصاد، الخبرة العملية في نطاق إدارة المخاطر، الموقع الوظيفي، والوقت الذي أمضاه كل منهم في وظيفته الحالية. حيث تساهم البيانات الشخصية للمستجيبين في تمكين الباحث من تكوين تصور واضح عن خلفية المستجيبين العلمية وعن خبرتهم العملية.

تقدم الجداول من (2) إلى (4) نتائج إجابات المستجيبين عن البيانات الشخصية لكامل العينة. يشير الجدول رقم (2) إلى أن 47.62% من المشاركون يحملون إجازة في الاقتصاد، و 16.67% يحملون شهادة دبلوم دراسات عليا، و 16.67% يحملون شهادة ماجستير. و يعد هذا مؤشراً واضحاً على توفر المعرفة الاقتصادية والعلمية الازمة لدى أفراد العينة وبمضي قدرًا مقبولاً من المصداقية على استجاباتهم. يشير الجدول رقم (3) إلى أن 38.1% من المشاركون لديهم خبرة تفوق الخمس سنوات، وهذا يشير إلى توفر الخبرة الازمة لدى المشاركون من الجانب التطبيقي ويعزز مصداقية إجاباتهم، إلا أن نتائج الجدول تشير أيضاً إلى أن (57.14) خبرتهم تتراوح بين (1-5 سنة) وتعلل هذه النسبة باعتماد البنوك الخاصة على خريجي الجامعات الجدد في التوظيف مع المحافظة على الإدارة بيد ذوي الخبرة أو بيد مدربين أجانب. كما تشير النتائج المعروضة في الجدول رقم (4) إلى أن 71.43% من المشاركون أمضوا فترة من (1-5 سنة) في وظيفتهم الحالية، وتتوافق هذه النسبة مع نسبة الخبرة وتعود للسبب نفسه من اعتماد عنصر الشباب في التوظيف وبالتالي حيازتهم لحصة كبيرة من عينة الدراسة.

**جدول رقم (2) استجابات المشاركون حول حصولهم على شهادة علمية في الاقتصاد**

الإجمالي		ماجستير		دبلوم		إجازة		معهد متوسط		لا يوجد		المشاركون
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%100	19	%10.52	2	%5.27	1	%47.37	9	%36.84	7	موظفي إدارة المخاطر		
%100	15	%6.66	1	%40	6	%53.34	8	موظفي المراجعة الداخلية		الإدارة العليا		
%100	8	%50	4			%37.5	3	%12.5	1	الإجمالي		
%100	42	%16.67	7	%16.67	7	%47.62	20	%19.04	8	الإجمالي		

**جدول رقم (3) استجابات المشاركون حول امتلاكهم لخبرة عملية في إدارة المخاطر**

الإجمالي		أكثر من 15 سنة		15-11 سنة		10-6 سنة		5-1 سنة		لا يوجد		المشاركون
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
100 %	19	10.52 %	2	%5.27	1	%10.53	2	%73.68	14	موظفي إدارة المخاطر		
100 %	15	%6.66	1	%13.34	2	%13.34	2	%66.66	10	موظفي المراجعة الداخلية		
100 %	8	%25	2	%37.5	3	%12.5	1	الإدارية العليا		%25	2	
100 %	42	11.91 %	5	%14.28	6	%11.91	5	%57.14	24	%44.76	2	الإجمالي

جدول رقم (4) استجابات المشاركين حول الوقت الذي أمضاه كل منهم في وظيفته الحالية

الإجمالي		سنة 10-6		سنة 5-1		المشاركين
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%100	19	%15.78	3	%84.22	16	موظفي إدارة المخاطر
%100	15	%26.66	4	%73.34	11	موظفي المراجعة الداخلية
%100	8	%62.5	5	%37.5	3	الإدارة العليا
%100	42	%28.57	12	%71.43	30	الإجمالي

بغرض التحقق من فرضيات البحث تم تصميم استبيان تشمل على مجموعة من الأسئلة لمعرفة مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق المبادئ الخاصة بحوكمة مخاطر الغش، تقييم مخاطر الغش، ومواجهة مخاطر الغش. وتم الطلب إلى المشاركين تحديد مدى التزام المصرف الذي يعملون به بتطبيق كل مبدأ من خلال اختيار واحد من الأرقام المتسلسلة (1) غير مطبق بالكامل، (2) غير مطبق بشكل نسبي (3) محايد، (4) مطبق بشكل نسبي، (5) مطبق بالكامل.

تم إدخال استجابات المشاركين إلى الحاسوب باستخدام برنامج spss، ومن ثم تم اختبار موثوقية البيانات من أجل عوامل (حوكمة مخاطر الغش، تقييم مخاطر الغش، ومواجهة مخاطر الغش) باستخدام اختبار ألفا ( $\alpha$ )، وأظهرت نتائج اختبار ألفا ( $\alpha$ ) أن تحليل الموثوقية للعوامل الثلاث السابقة أعطى معامل موثوقية 0,948 وهذه القيمة تتفق قيمة 0,7 لـألفا ( $\alpha$ )، الأمر الذي يظهر مستوى مقبول من التماسك الداخلي لاستجابات الاستبيان. ومن ثم تم استخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov لقياس ما إذا كانت البيانات خاضعة للتوزيع الطبيعي، ومن خلال تطبيق هذا الاختبار على متوسط الإجابات لجميع الأسئلة المتعلقة بالمعايير الثلاث المدروسة، تبين أن قيمة الدالة (sig) لجميع الأسئلة ( $< 0.05$ %)، لذا فإن البيانات المدروسة تخضع للتوزيع الطبيعي، وبالتالي فإن الاختبارات البارامترية هي الاختبارات المناسبة. ومن بين الاختبارات البارامترية تم اختيار اختبار T-test وقد اعتمد الوسط الحسابي الافتراضي (3) عند تحليل النتائج (كحد فاصل بين تطبيق الإجراء من عدمه).

#### اختبار الفرضية الأولى:

الفرضية (1): تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة المبادئ الخاصة بحوكمة مخاطر الغش. وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (1-17) من الاستبيان، وهي الأسئلة المتعلقة بالمبادئ المتعلقة بكافة أطراف حوكمة الشركات، وبوضوح الجدول رقم (5) نتائج الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) ونتائج اختبار T-test

جدول رقم (5): عامل حوكمة مخاطر الغش

الرقم	البيان	T-test sig.	T-test tv	المتوسط الإحصائي لإجابات المشاركين	الانحراف المعياري لإجابات المشاركين
1	متوسط الإجابات على كافة الأسئلة من 1 إلى 17	0.0007	9.437	3.784	0.538
قبول فرضية الاختبار عند $sig < 0.05$ المقياس: 1=غير مطبق بالكامل، 3=محايد، 5=مطبق بالكامل					

يظهر الجدول أعلاه أن قيمة  $\text{sig} < 0.05$  بالإضافة إلى أن قيمة المتوسط أكبر من القيمة الافتراضية للحياد (3) كما أن قيمة  $t_v$  الموجبة تشير إلى موافقة المشاركين على أن مصارفهم تطبق المبادئ السابقة، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الفرعية الأولى من حيث أن المصادر الخاصة السورية تطبق إجراءات حوكمة مخاطر الغش. هذا وقد تمت الإشارة فيما سبق أن إجراءات حوكمة مخاطر الغش تتوزع إلى مجموعة متنوعة من المبادئ (إجراءات مجلس الإدارة، إجراءات لجنة المراجعة، إجراءات الإدارية، وإجراءات المراجع الداخلي والخارجي). لذا قسمت الفرضية الأولى إلى خمس فرضيات فرعية وفقاً لكل إجراء من المبادئ السابقة.

#### اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية الفرعية (1): تطبق المصادر السورية الخاصة مجموعة إجراءات حوكمة مخاطر الغش المتعلقة بمجلس الإدارة. وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (1-4) من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بالمبادئ المتعلقة بمجلس الإدارة، ويوضح الجدول رقم (6) نتائج الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) ونتائج اختبار  $T\text{-test}$

جدول رقم (6): عامل حوكمة مخاطر الغش - إجراءات مجلس الإدارة

الرقم	بيان	T-test sig.	T-test tv	المتوسط الإحصائي لإجابات المشاركين	الانحراف المعياري لإجابات المشاركين
1	يهم مجلس الإدارة بتحفيز السلوك الأخلاقي للموظفين	0.0003	3.865	3.64	1.078
2	يضع مجلس الإدارة السمة الأخلاقية للإدارة العليا	0.0001	6.331	3.83	0.853
3	يراقب مجلس الإدارة عملية تقييم مخاطر الغش، للتأكد من كون مخاطر الغش قد تم أخذها في عين الاعتبار	0.001	3.736	3.57	0.991
4	ينفذ مجلس الإدارة إجراءات الرقابة الضرورية على تقارير الإدارة الخاصة بمخاطر الغش	0.0003	5.361	3.71	0.864
قبول فرضية الآيات عند $\text{sig} < 0.05$ المقياس: 1=غير مطبّق بالكامل، 3=محابي، 5=مطبّق بالكامل					

يظهر الجدول أعلاه أن قيمة  $\text{sig} < 0.05$  لكل الأسئلة بالإضافة إلى أن قيمة المتوسط لكل الأسئلة أكبر من القيمة الافتراضية للحياد (3) كما أن قيمة  $t_v$  الموجبة تشير إلى موافقة المشاركين على أن مصارفهم تطبق المبادئ السابقة، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الفرعية الأولى من حيث إن المصادر الخاصة السورية تطبق إجراءات حوكمة مخاطر الغش المتعلقة بمجلس الإدارة. ومن جهة أخرى، شدد المشاركون على أن مجلس الإدارة يقوم بوضع السمة الأخلاقية للإدارة العليا (متوسط إجابات 3.83)، وينفذ إجراءات الرقابة الضرورية على تقارير الإدارة الخاصة بمخاطر الغش (متوسط إجابات 3.71).

#### اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية الفرعية (2): تطبق المصادر السورية الخاصة مجموعة إجراءات حوكمة مخاطر الغش المتعلقة بلجنة المراجعة. وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (5-8) من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بالمبادئ المتعلقة بلجنة المراجعة، ويوضح الجدول رقم (7) نتائج الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) ونتائج اختبار  $T\text{-test}$

جدول رقم (7): عامل حوكمة مخاطر الغش - إجراءات لجنة المراجعة

الانحراف المعياري لإجابات المشاركين	المتوسط الإحصائي لإجابات المشاركين	T-test tv	T-test sig.	بيان	الرقم
0.798	3.74	5.99 3	0.0004	تتألف لجنة المراجعة من أعضاء مستقلين توفر لديهم الدراسة	5
0.914	3.43	3.03 7	0.004	تشرف لجنة المراجعة على مجلمل عملية إعداد التقارير المالية	6
0.759	3.64	5.48 6	0.0002	تحتمل لجنة المراجعة مسؤوليتها تجاه مراقبة تطبيق الإدارة للسياسات التي تعزز البيئة الأخلاقية في المصرف وتحد من المخاطر المرتبطة بالتقارير المالية	7
0.821	3.64	5.07 4	0.0008	تحتمل لجنة المراجعة مسؤولية التقييم الفعال لمخاطر الغش والاستجابة لها، وخاصة فيما يتعلق بمخاطر غش الإدارة، الذي ينطوي عادةً على تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية في المصرف	8
قبول فرضية الانحراف عند $\text{sig} > 0.05$ المقياس: 1=غير مطبق بالكامل، 3=محابي، 5=مطبق بالكامل					

يظهر الجدول أعلاه أن قيمة  $\text{sig}$  لكل الأسئلة  $< 0.05$  بالإضافة إلى أن قيمة المتوسط لكل الأسئلة أكبر من القيمة الافتراضية للحياد (3) كما أن قيمة  $t_v$  الموجبة تشير إلى موافقة المشاركين على أن مصارفهم تطبق المبادئ السابقة، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الفرعية الثانية من حيث أن المصارف الخاصة السورية تطبق إجراءات حوكمة مخاطر الغش المتعلقة بلجنة المراجعة. وشدد المشاركون على أن لجنة المراجعين في مصارفهم تتكون من أعضاء مستقلين توفر لديهم الدراسة (متوسط إجابات 3.74)، كما بين المشاركون أن لجنة المراجعة في مصارفهم مسؤoliتها تجاه مراقبة تطبيق الإدارة للسياسات التي تعزز البيئة الأخلاقية في المصرف، والقيام بالتقييم الفعال لمخاطر الغش والاستجابة لها، وخاصة فيما يتعلق بمخاطر غش الإدارة، الذي ينطوي عادةً على تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية في المصرف (متوسط إجابات 3.64 لكلا المسؤولين).

#### اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

الفرضية الفرعية (3): تطبق المصارف الخاصة مجموعة إجراءات حوكمة مخاطر الغش المتعلقة بالإدارة.

وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (9-12) من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بالمبادئ المتعلقة بالإدارة، ويوضح الجدول رقم (8) نتائج الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) ونتائج اختبار  $T\text{-test}$

جدول رقم (8): عامل حوكمة مخاطر الغش - إجراءات الإدارية

الانحراف المعياري لإجابات المشاركين	المتوسط الإحصائي لإجابات المشاركين	T-test tv	T-test sig.	بيان	الرقم
0.926	3.86	6	0.0004	الإدارة مسؤولة عن تقييم وإدارة مخاطر الأعمال الخاصة بالمصرف	9
0.692	3.90	8.476	0.0001	تحتمل الإدارة مسؤولية استكمال دور مجلس الإدارة في وضع السمة الأخلاقية لباقي المصرف	10
0.843	3.86	6.589	0.0006	تحتمل الإدارة مسؤولية تصميم وتطبيق برنامج	11

				إدارة مخاطر الغش بشكلٍ فعال	
0.932	3.76	5.298	0.0004	تتحمل الإدارة مسؤولية التقرير لمجلس الإدارة بشكل منتظم حول فعالية الخطوات والمبادئ التي تم اتخاذها	12
				قبول فرضية الإثبات عند $sig < 0.05$ المقياس: 1=غير مطبق بالكامل، 3=محابي، 5=مطبق بالكامل	

يظهر الجدول أعلاه أن قيمة sig لكافية الأسئلة  $> 0.05$  بالإضافة إلى أن قيمة المتوسط لكافة الأسئلة أكبر من القيمة الافتراضية للحياد (3) كما أن قيمة t الموجبة تشير إلى موافقة المشاركين على أن مصادرهم تطبق المبادئ السابقة، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الفرعية الثالثة من حيث إن المصادر الخاصة السورية تطبق إجراءات حوكمة مخاطر الغش المتعلقة بالإدارة. وشدد المشاركون بالدرجة الأولى على أن الإدارة في مصادرهم تتحمل مسؤولية استكمال دور مجلس الإدارة في وضع السمة الأخلاقية لباقي المصرف (متوسط إجابات 3.90)، كما أشار المشاركون إلى أن الإدارة تتحمل مسؤولية تصميم برنامج إدارة مخاطر الغش وتطبيقه ، كما تتحمل مسؤولية تقييم وإدارة مخاطر الأعمال الخاصة بالمصرف (متوسط إجابات 3.86 لكلا السؤالين).

#### اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

الفرضية الفرعية (4): تطبق المصادر الخاصة مجموعة إجراءات حوكمة مخاطر الغش المتعلقة بالرجوع الداخلي. وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (13-15) من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بالمبادئ المتعلقة بالرجوع الداخلي، ويوضح الجدول رقم (9) نتائج الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) ونتائج اختبار T-test

جدول رقم (9): عامل حوكمة مخاطر الغش - إجراءات المراجع الداخلي

الرقم	البيان	T-test sig.	T-test tv	المتوسط الإحصائي لاجابات المشاركين	الانحراف المعياري لاجابات المشاركين
13	أعضاء فريق المراجعة الداخلية مستقلون عن الأنشطة والأقسام التي تخضع لعملية تدقيقهم	0.0001	9.240	4.26	0.885
14	يتتحمل المراجعون الداخليون مسؤولية تقييم فعالية المصرف فيما يتعلق بإدارة المخاطر	0.0002	6.178	3.86	0.899
15	توفر الدراية الكافية لدى أعضاء فريق المراجعة الداخلية، ليتمكنوا من تقييم مخاطر الغش والأسلوب الذي يتم إدارتها به من جانب المصرف	0.0004	3.840	3.48	0.804
	قبول فرضية الإثبات عند $sig < 0.05$ المقياس: 1=غير مطبق بالكامل، 3=محابي، 5=مطبق بالكامل				

يظهر الجدول أعلاه أن قيمة sig لكل الأسئلة  $> 0.05$  بالإضافة إلى أن قيمة المتوسط لكل الأسئلة أكبر من القيمة الافتراضية للحياد (3) كما أن قيمة t الموجبة تشير إلى موافقة المشاركين على أن مصادرهم تطبق المبادئ السابقة، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الفرعية الرابعة من حيث أن المصادر الخاصة السورية تطبق إجراءات حوكمة مخاطر الغش المتعلقة بالرجوع الداخلي. وشدد المشاركون بالدرجة الأولى على أن أعضاء فريق المراجعة الداخلية في مصادرهم مستقلون عن الأنشطة والأقسام التي تخضع لعملية تدقيقهم (متوسط إجابات 4.26)، كما أشار المشاركون

إلى أن المراجعين الداخليين يتحملون مسؤولية تقييم فعالية المصرف فيما يتعلق بإدارة المخاطر (متوسط إجابات .3.86).

#### اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

الفرضية الفرعية (5): تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة إجراءات حوكمة مخاطر الغش المتعلقة بالبرامج الخارجي. وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (16-17) من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بالمبادئ المتعلقة بالبرامج الخارجي، ويوضح الجدول رقم (10) نتائج الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) ونتائج اختبار T-test

جدول رقم (10): عامل حوكمة مخاطر الغش - إجراءات المراجع الخارجي

الرقم	البيان	T-test sig.	T-test tv	المتوسط الإحصائي لإجابات المشاركين	الانحراف المعياري لإجابات المشاركين
16	الجهة التي تدقق حسابات المصرف هي جهة مؤهلة ومستقلة	0.0001	10.095	4.31	0.841
17	تبدي الجهة رأيها بمدى فعالية إجراءات الرقابة الداخلية التي طبقتها الإدارة العليا لتحديد مخاطر الغش في المصرف	0.0001	6.331	3.83	0.853
قبول فرضية الاختلاف عند $sig < 0.05$ المقياس: 1=غير مطبق بالكامل، 3=محايد، 5=مطبق بالكامل					

يظهر الجدول أعلاه أن قيمة sig لكل الأسئلة < من 0.05 بالإضافة إلى أن قيمة المتوسط لكل الأسئلة أكبر من القيمة الافتراضية للحياد (3) كما أن قيمة t الموجبة تشير إلى موافقة المشاركين على أن مصارفهم تطبق المبادئ السابقة، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الفرعية الرابعة من حيث إن المصارف الخاصة السورية تطبق إجراءات حوكمة مخاطر الغش المتعلقة بالبرامج الداخلي. وشدد المشاركون بالدرجة الأولى على أن الجهة التي تدقق حسابات مصارفهم هي جهة مؤهلة ومستقلة (متوسط إجابات 4.31).

#### اختبار الفرضية الثانية:

الفرضية (2): تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة المبادئ الخاصة بتقييم مخاطر الغش. وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (18-23) من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بالمبادئ المتعلقة بالبرامج الخارجي، ويوضح الجدول رقم (11) نتائج الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) ونتائج اختبار T-test

جدول رقم (11): عامل تقييم مخاطر الغش

الرقم	البيان	T-test sig.	T-test tv	المتوسط الإحصائي لإجابات المشاركين	الانحراف المعياري لإجابات المشاركين
18	يتم النظر لبرنامج إدارة مخاطر الغش على أنه جزء أساسي من برنامج إدارة المخاطر الكلي للمصرف	0.0006	5.895	3.81	0.890
19	تتحمل الإدارة المسئولية الرئيسية لإنجاز هذا التقييم الذي يهدف للتعرف على نقاط الضعف في المصرف، والتي من الممكن أن تكون عرضة لأحداث الغش المختلفة	0.0001	7.083	3.83	0.762

1.008	3.64	4.134	0.0001	يتم تقييم ما إذا كان التعرض لهذه المخاطر يمكن أن ينبع عنه تحريف جوهري للقواعد المالية وخسائر الشركة	20
1.065	3.52	3.188	0.003	يتم اختيار فريق التقييم الملازم الذي يتكون من أفراد يمتلكون معلومات ومهارات مختلفة	21
0.887	3.57	4.173	0.0001	يشتمل التقييم على تصنيف مخاطر الغش المختلفة التي من الممكن أن تقع في قطاع معين	22
0.987	3.62	4.067	0.0002	يشتمل التقييم على إعطاء وزن نسبي لكل خطر من هذه المخاطر بناءً على احتمال حدوثها وأهمية الآثار التي قد تنتج عنها، والحد منها من خلال اختيار وتطبيق إجراءات الرقابة	23
قبول فرضية الآيات عند $\text{sig} < 0.05$					المقياس: 1=غير مطبق بالكامل، 3=محايد، 5=مطبق بالكامل

يظهر الجدول أعلاه أن قيمة  $\text{sig}$  لكل الأسئلة  $<$  من 0.05 بالإضافة إلى أن قيمة المتوسط لكل الأسئلة أكبر من القيمة الافتراضية للحياد (3) كما أن قيمة  $t$  الموجبة تشير إلى موافقة المشاركين على أن مصادرهم تطبق المبادئ السابقة، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الثانية من حيث إن المصادر الخاصة السورية تطبق إجراءات تقييم مخاطر الغش. وشدد المشاركون بالدرجة الأولى على إدارة مصادرهم هي من تتحمل بالدرجة الأولى المسؤولية الرئيسية لإنجاز هذا التقييم، والذي يهدف للتعرف على نقاط الضعف في المصرف، والتي من الممكن أن تكون عرضة لأحداث الغش المختلفة (متوسط إجابات 3.83)، كما بين المشاركون أنه يتم النظر لبرنامج إدارة مخاطر الغش على أنه جزء أساسي من برنامج إدارة المخاطر الكلي للمصرف (متوسط إجابات 3.81).

#### اختبار الفرضية الثالثة:

الفرضية (3): تطبق المصادر السورية الخاصة مجموعة المبادئ الخاصة بمواجهة مخاطر الغش. وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (32-24) من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بالمبادئ المتعلقة بمواجهة مخاطر الغش، ويوضح الجدول رقم (12) نتائج الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) ونتائج اختبار T-test

جدول رقم (12) عامل مواجهة مخاطر الغش					
الانحراف المعياري لإجابات المشاركين	المتوسط الإحصائي لإجابات المشاركين	T-test tv	T-test sig.	اليبيان	الرقم
0.633	3.809	8.282	0.0002	متوسط الإجابات على كافة الأسئلة من 24 إلى 32	1
قبول فرضية الآيات عند $\text{sig} < 0.05$					المقياس: 1=غير مطبق بالكامل، 3=محايد، 5=مطبق بالكامل

يظهر الجدول أعلاه أن قيمة  $\text{sig} < 0.05$  بالإضافة إلى أن قيمة المتوسط أكبر من القيمة الافتراضية للحياد (3) كما أن قيمة  $t$  الموجبة تشير إلى موافقة المشاركين على أن مصادرهم تطبق المبادئ السابقة، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الثالثة من حيث إن المصادر الخاصة السورية تطبق إجراءات مواجهة مخاطر الغش.

هذا وقد تمت الإشارة فيما سبق أن إجراءات مواجهة مخاطر الغش تتوزع إلى ثلاثة مجموعات رئيسة هي: منع مخاطر الغش، اكتشاف مخاطر الغش، والاستجابة لمخاطر الغش. لذا قسمت الفرضية الثالثة إلى ثلاثة فرضيات فرعية وفقاً لكل إجراء من المبادئ السابقة.

**اختبار الفرضية الفرعية الأولى:**

الفرضية الفرعية (1): تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة إجراءات منع مخاطر الغش. وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (24-26) من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بالمبادئ المتعلقة بمواجهة مخاطر الغش، ويوضح الجدول رقم (13) نتائج الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) ونتائج اختبار  $T$ -test

جدول رقم (13): عامل مواجهة مخاطر الغش - منع مخاطر الغش					
الرقم	البيان	T-test sig.	T-test tv	المتوسط الإحصائي لإجابات المشاركون	الانحراف المعياري لإجابات المشاركون
24	توفر مجموعة من السياسات والمبادئ لتي تسعى إلى تقليل المحفزات والضغوط التي تدفع الموظفين لارتكاب الغش	0.0001	5.733	3.69	0.780
25	توفر مجموعة من السياسات والمبادئ التي تحد من الفرص ومن قدرة مرتكب الغش على تبرير فعله	0.0002	6.859	3.88	0.832
26	توجد ثقافة أخلاقية قوية في المصرف، تشمل التحقق منخلفية الموظفين وتقيمهم وفقاً لأدائهم الفعلي	0.0003	3.937	3.52	0.862
قبول فرضية الآليات عند $sig < 0.05$ المقاييس: 1=غير مطبق بالكامل، 3=محايد، 5=مطبق بالكامل					

يظهر الجدول أعلاه أن قيمة  $sig$  لكل الأسئلة  $< 0.05$  بالإضافة إلى أن قيمة المتوسط لكل الأسئلة أكبر من القيمة الافتراضية للحياد (3) كما أن قيمة  $t$  الموجبة تشير إلى موافقة المشاركون على أن مصارفهم تطبق المبادئ السابقة، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الفرعية الأولى من حيث إن المصارف الخاصة السورية تطبق إجراءات منع مخاطر الغش. وأكد المشاركون على أنه تتوفر لدى مصارفهم مجموعة من السياسات والمبادئ التي تحد من الفرص ومن قدرة مرتكب فعل الغش على تبرير فعله (متوسط إجابات 3.88)، كما أوضح المشاركون أن هذه السياسات والمبادئ تسعى إلى تقليل المحفزات والضغط التي تدفع الموظفين لارتكاب الغش يتم النظر (متوسط إجابات 3.69).

#### اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية الفرعية (2): تطبق المصارف السورية الخاصة مجموعة إجراءات اكتشاف مخاطر الغش. وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (27-29) من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بالمبادئ المتعلقة بمواجهة مخاطر الغش، ويوضح الجدول رقم (14) نتائج الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) ونتائج اختبار  $T$ -test

جدول رقم (14): عامل مواجهة مخاطر الغش - اكتشاف مخاطر الغش

الرقم	البيان	T-test sig.	T-test tv	المتوسط الإحصائي لاجابات المشاركون	الانحراف المعياري لاجابات المشاركون
27	يوجد نظام رقابة داخلية فعال	0.0004	7.4	3.88	0.772
28	توجد إجراءات للرقابة على العمليات كالمطابقات، المراجعة المستقلة، الفحص والجرد المادي للموجودات، وتحليل الاتجاه	0.0003	9.752	4.07	0.712
29	توجد إجراءات استباقية لاكتشاف الغش كتحليل البيانات، والمراجعة المستمرة بهدف تحديد الحالات الشاذة	0.0004	7.394	3.86	0.751
قبول فرضية الاثبات عند $sig < 0.05$					المقياس: 1=غير مطبق بالكامل، 3=محايد، 5=مطبق بالكامل

يظهر الجدول أعلاه أن قيمة sig لكل الأسئلة  $> 0.05$  بالإضافة إلى أن قيمة المتوسط لكل الأسئلة أكبر من القيمة الافتراضية للحياد (3) كما أن قيمة t الموجبة تشير إلى موافقة المشاركون على أن مصارفهم تطبق المبادئ السابقة، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الفرعية الثانية من حيث إن المصادر الخاصة السورية تطبق إجراءات اكتشاف مخاطر الغش. وركز المشاركون على أن مصارفهم تطبق إجراءات للرقابة على العمليات كالمطابقات، المراجعة المستقلة، الفحص والجرد المادي للموجودات، وتحليل الاتجاه (متوسط إجابات 4.07).

#### اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

الفرضية الفرعية (3): تطبق المصادر السورية الخاصة مجموعة إجراءات الاستجابة لمخاطر الغش. وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (30-32) من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بالمبادئ المتعلقة بمواجهة مخاطر الغش، ويوضح الجدول رقم (15) نتائج الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) ونتائج اختبار T-test

جدول رقم (15): عامل مواجهة مخاطر الغش - اكتشاف مخاطر الغش

الرقم	البيان	T-test sig.	T-test tv	المتوسط الإحصائي لاجابات المشاركون	الانحراف المعياري لاجابات المشاركون
30	توفر لدى المصرف سياسة واضحة للتعامل مع حالات الغش المكتشفة	0.0001	3.575	3.55	0.993
31	يتم إجراء التحقيق المناسب عند اكتشاف وجود الغش في قسم معين	0.0004	5.964	3.95	1.035
32	يتم اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب بناءً على نتائج التحقيق	0.0006	5.149	3.88	1.109
قبول فرضية الاثبات عند $sig < 0.05$					المقياس: 1=غير مطبق بالكامل، 3=محايد، 5=مطبق بالكامل

يظهر الجدول أعلاه أن قيمة sig لكل الأسئلة  $> 0.05$  بالإضافة إلى أن قيمة المتوسط لكل الأسئلة أكبر من القيمة الافتراضية للحياد (3) كما أن قيمة t الموجبة تشير إلى موافقة المشاركون على أن مصارفهم تطبق المبادئ السابقة، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الفرعية الثالثة من حيث أن المصادر الخاصة السورية تطبق إجراءات اكتشاف

مخاطر الغش. وشدد المشاركون على أنه يتم إجراء التحقيق المناسب عند اكتشاف وجود الغش في مصارفهم (متوسط إجابات 4.95)، كما يتم اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب بناءً على نتائج التحقيق (متوسط إجابات 3.88).

### الاستنتاجات والتوصيات:

#### الاستنتاجات:

1. أظهرت نتائج التحليل أن المصارف الخاصة السورية ملتزمة بمبادئ حوكمة مخاطر الغش المتعلقة بمجلس الإدارة، لجنة المراجعة، الإدارة، المراجع الداخلي والخارجي. حيث أيد المشاركون في المسح بشكلٍ كبير أن مجلس الإدارة هو الجهة التي تضع السمة الأخلاقية للإدارة العليا، وهو الجهة التي تنفذ الرقابة الضرورية على تقاريرها الخاصة بالغش. في الوقت الذي تتبع فيه لجنة المراجعة (التي تتكون من أعضاء مستقلين) مسؤولياتها في مراقبة تطبيق الإدارة لسياسات التي تعزز البيئة الأخلاقية في الشركة. وستكمل الإدارة المهام السابقة بوضع السمة الأخلاقية لباقي الشركة، كما تقوم بتقييم مخاطر الأعمال الخاصة بالمصرف. وبشكلٍ مستقل يعمل المراجعون الداخليون على تقييم فعالية إدارة المخاطر في المصرف. في حين تخضع كافة المبادئ السابقة لتدقيق المراجعين الخارجيين المؤهل والمستقل.

2. أظهرت نتائج التحليل أن المصارف الخاصة السورية ملتزمة بمبادئ تقييم مخاطر الغش. حيث بين المشاركون أنه يتم النظر لبرنامج إدارة مخاطر الغش على أنه جزء أساسي من برنامج إدارة المخاطر العام، وهذا يدل على أن المصارف الخاصة السورية تتعامل جدياً مع مخاطر الغش، كما أن هذه المصارف تهتم بسلامة عملية إعداد تقاريرها المالية وحمايتها من الغش من خلال إجراء التقييم الدوري حول ما إذا كان التعرض لبعض أنواع الغش يمكن أن ينبع عنها تحريف جوهري لقوائم المالية.

3. أظهرت نتائج التحليل أن المصارف الخاصة السورية ملتزمة بمبادئ مواجهة مخاطر الغش. من خلال التزامها بتطبيق: 1- إجراءات منع حدوث الغش(كتوفر السياسات والمبادئ التي تحد من الفرص المتاحة ومن قدرة مرتكب الغش على تبرير فعلته)، 2- إجراءات اكتشاف الغش (كإجراءات الرقابة على العمليات، المطابقات، المراجعة المستقلة، وتحليل الاتجاه)، 3- إجراءات الاستجابة للغش (كإجراء التحقيق المناسب عند اكتشاف الغش واتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب بناءً على نتائج التحقيق).

#### التوصيات

تقترن نتائج البحث على المصارف الخاصة السورية والجهات المعنية الاستجابة لنتائج البحث وفقاً لما يلي:

1. يجب ألا يقتصر وجود برنامج إدارة مخاطر الغش على مجموعة إجراءات الحكومة، المنع، الاكتشاف ، والاستجابة لمخاطر الغش، بل يجب أن يوجد بصورة رسمية من خلال سياسة أو مجموعة سياسات مكتوبة تعكس وجهة نظر مجلس الإدارة والإدارة العليا بشأن إدارة مخاطر الغش.
2. التأكيد على ضرورة تقييم مخاطر التعرض للغش بشكل دوري، وتحديد وسائل وطرق الغش المستجدة والتحوط منها.
3. مراجعة بنية برنامج إدارة مخاطر الغش وتعديلها للتوفيق مع التغيرات والمستجدات التي تطرأ على بيئة عمل المصرف وتعاملاته المختلفة

4. الاهتمام بتقييم المحفزات والضغوط التي تؤثر في الموظفين والأقسام المختلفة، بغرض تحديد الأطراف التي من الممكن أن يتتوفر لديها الحافز الكافي لارتكاب الغش، مع محاولة توقع الطريقة التي يمكن أن يقع خلالها الغش.

.5

#### **المراجع:**

- 1- AMERICAN INSTITUTE OF CERTIFIED PUBLIC ACCOUNTANTS; INSTITUTE OF INTERNAL AUDITOR; ASSOCIATION OF CERTIFIED FRAUD EXAMINERS. *Managing the Business Risk of Fraud – A Practical Guide*, USA, 2011, 79.
- 2- AICPA. *Statement on Auditing Standards No 99 "Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit"*, USA, 2003, 51.
- 3- COMMITTEE OF SPONSORING ORGANIZATION OF TREADWAY COMMISSION (COSO). *Enterprise Risk Management – Integrated Framework*, USA, 2004, 105.
- 4- COSO. *Fraudulent Financial Reporting 1998-2007 – An Analysis of US Public Companies*, USA, 2010, 50.
- 5- CENTER FOR AUDIT QUALITY (CAQ). *Deterring and Detecting Financial Reporting Fraud – A Platform for Action*, USA, 2010, 43.
- 6- CHARTARED INSTITUTE OF MANAGEMENT ACCOUNTANTS (CIMA). *Fraud Risk Management – A Guide to Good Practice*, UK, 2008, 80.
- 7- CHARTARED GLOBAL MANAGEMENT ACCOUNTANT (CGMA). *Fraud Risk Management – A Guide to Good Practice*, USA, 2012, 44.
- 8- GLEIM, I. N.; FLESHER, D. L. *Financial Planning, Performance, and Control*, Gleim publications, USA, 2010, 541.
- 9- DUTTA, S.; GRIFFIN, T.; JETT, K. L.; KOOIMAN, J.; PETRO, L.; WAN, S. P. *Financial Planning, Performance, and Control*, Institute of Management Accountants, USA, 2009, 472.
- 10- Ernst and Young, *Proactive Fraud monitoring for banks in India*, UK, 2010, 7.
- 11- International Federation of Accountants. *International Standard on Auditing (ISA) 240 "The Auditor's Responsibilities Relating to Fraud in an Audit of Financial Statements*. 2009, 197.
- 12- IRM. *A Risk Management Standard*, UK, 2002, 15.
- 13- KPMG. *Fraud Risk Management – Developing a Strategy for Prevention, Detection, and Response*, Switzerland, 2006, 28.
- 14- RAZAEE, Z. *Causes, Consequences, and Deterrence of Financial Statement Fraud, Critical Perspective on Accounting*, Netherlands, Vol. 16, 2005, 277-298.
- 15- THE ORGANIZATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT (OECD), *Corporate Governance Principles*, 1999, 39